

**الخطوط العريضة لمداخلة السيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط،**

**خلال الندوة الصحفية لتبادل الآراء بشأن التحليلات وبرامج الأنشطة**

**وكذا أساليب إعادة هندسة النموذج التدبيري للمندوبية السامية للتخطيط**

**---**

**الرباط في فاتح أكتوبر 2019**

**مقتطفات من مذكرة المصلحة بتاريخ 15 مارس 2019: الشروع في مسلسل الرقمنة والتدبير التعاوني لفروع منتجات وخدمات المندوبية السامية للتخطيط.**

" بحكم دينامية الإصلاحات الهيكلية والشراكات الدولية التي التزمت بها بلادنا، تحت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، يتعين على السياسات العمومية أن تواصل الاستجابة، ولعقود من الزمن، لمتطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والجهوية المتقدمة.

يتعين على مؤسستنا أن تحافظ، باستمرار وفي حدود اختصاصاتها، على قدرتها على توفير المعلومات المتعلقة بالدراسات والتحليلات والمؤشرات الإحصائية البسيطة أو المركبة، استجابة للطلب الخارجي والداخلي الموجه بصفة متزايدة لهذه القضايا في بلدنا، وذلك بشكل آني وطبقا للمعايير الدولية وبتكاليف تراعي المالية العمومية الوطنية.

وباعتبارها الجهة المسؤولة عن تجميع وإنتاج ومعالجة ونشر المعطيات ذات الطابع الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي والثقافي، فإن المندوبية السامية للتخطيط مدعوة لوضع استعمال التكنولوجيا الرقمية في صلب نموذج مزاولة مهنها. وهي ضرورة ملحة بالنظر للتطور الكبير الذي تشهده اليوم هذه التكنولوجيات عبر العالم والتي تفتح بفضل التوفر غير المحدود للمعطيات المنظمة وغير المنظمة، وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، سوق المعلومات الإحصائية أمام تداول حر للمنتجات من مختلف الأنواع وكل المستويات والمصادر الرسمية أو غير الرسمية، دون التقيد دائمًا بالالتزام العلمي والأخلاقي لتوضيح منهجيات إعدادها.

بفعل التحولات التي تشهدها اليوم التكنولوجيات الرقمية، فإنها تُخضع الإحصائيات الرسمية لجميع البلدان لعدد من الالتزامات الملحة لمراجعة بيئتها التكنولوجية كما توفر لها فرصًا لتحسين نجاعة وجودة منتجاتها وخدماتها والحفاظ باستمرار على تنافسيتها. ينبغي أن يشكل التمكن من هذه الرهانات التحدي الرئيسي الذي يتعين رفعه حتما من طرف نظامنا الإحصائي الوطني في مجمله، ومن طرف المندوبية السامية للتخطيط على الخصوص، باعتبارها تشكل هيئته المركزية ...

وفي الواقع، يقتضي الرهان الرقمي، علاوة على الرقمنة الكلية أو الجزئية لعمليات إنتاج ونشر المعطيات الإحصائية، مقاربة لإعادة تأسيس البيئة التكنولوجية للمؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها، ومسلسلا لإعادة هندسة النموذج الإجمالي لتدبير مهنها وتنظيم عملها.

في هذا الإطار، فإن جميع المساهمين في القيمة المضافة الإبداعية للمؤسسة من أطر وهياكل عملياتية، سيكونون مسائلين، بقدر أقل على قدرتهم على استيعاب المتطلبات المعرفية لهذا الرهان، على استعدادهم للتكيف مع نمط العمل التعاوني وتشارك الخبرات التي يقتضيها. وهذا يعني، في نهاية المطاف، أنه سيتم الحكم عليهم بناءً على قدرتهم على تجاوز إكراهات نمط العمل الأحادي الذي تفرزه طبيعة تنظيم الإدارة العمومية، حيث لا تكون الهرمية العمودية للسلطات التقريرية متلائمة دائما مع أفقية الاختصاصات الوظيفية، والانفتاح على مشاركة رقمية للمعارف والمناهج والتجارب تطبعها إمكانية التتبع وشفافية العمليات وتحديد واضح للمسؤوليات.

ومع ذلك، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ينبغي على ضوء التجربة، تعزيز الانتقال إلى نظام تدبير رقمي، وخاصة في مجال الإحصاء، بل ودعمه بالأنماط العملياتية السائدة في النموذج العام لعملية الإنتاج الإحصائي (GSBPM) والذي يشكل على الصعيدين الوطني والدولي، الإطار المرجعي الإلزامي لكيفية ممارسة مهن هذا التخصص ولهويتها.

إن رقمنة المهن الإحصائية ونمط العمل التعاوني التي تقتضيه باعتباره أحد آثارها شبه الطبيعية، لا يهدفان لا إلى حجب أو تغيير خصوصية هويتهم، بل إلى إعطاء مزيد من المتانة لهذه الأخيرة، مع المساهمة في تثمين أحسن لوضعهم الاجتماعي ولمنتجاتهم."

في هذا الإطار، تنظم المندوبية السامية للتخطيط هذه الندوة الصحفية لإعلام مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي بالإصلاحات الرئيسية التي باشرتها مؤخرا من أجل مواكبة المشاريع الوطنية الكبرى بشكل أفضل، كما هو الشأن بالنسبة لالتزامات بلادنا بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والجهوية المتقدمة أو التحول الرقمي للاقتصاد.

تعرض هذه المذكرة الأنشطة الرئيسية للتحديث التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط في إطار برنامجها لإنتاج ونشر الإحصائيات.

**1. أنشطة المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة**

بعد دورها النشيط في عملية إعداد التقارير الوطنية حول أهداف الألفية للتنمية، فإن المندوبية السامية للتخطيط تنخرط في ورش إعداد التقارير وتقييم تنفيذ بلدنا لأهداف التنمية المستدامة. وهكذا، تم إنجاز العديد من الأنشطة المتعلقة بهذه الأهداف على الصعيدين الوطني والجهوي:

**1.1. تنظيم استشارتين وطنيتين، سنتي 2016 و 2019، حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب**

نُظمت هذه الاستشارات بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وبدعم من منظومة الأمم المتحدة في المغرب. وتكمن أهداف هذه الاستشارات في تملك أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والوقوف على مدى إنجاز هذه الأهداف. على مستوى نتائجهما، أفرزت الاستشارة الأولى أول تقرير وطني حول أهداف التنمية المستدامة والذي قدمه المغرب سنة 2016 أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، في حين أن التقريرين المنبثقين عن الاستشارة الثانية والمتعلقين بأشغال الاستشارة وبحصيلة إنجاز أهداف التنمية المستدامة هما في طور المصادقة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

**2.1. تقييم قدرة النظام الإحصائي الوطني على الاستجابة لمؤشرات قياس وتتبع أهداف التنمية المستدامة:**

إن المندوبية السامية للتخطيط تراقب بانتظام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وتدرس معطيات التعريف الخاصة بها (طرق الحساب، مصادر المعطيات، التصنيف، الدورية). حاليا، العدد الإجمالي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة يبلغ 244 مؤشرا، ينتج منها النظام الإحصائي الوطني 102 (41,8%). من بين هذه المؤشرات الـ 102، يتم إنتاج 48% من قبل المندوبية السامية للتخطيط، و 44% من طرف المنتجين الوطنيين الآخرين و 8% من قبل المندوبية السامية للتخطيط والمنتجين الآخرين معا. كما يمكن إنتاج 31 مؤشرا آخر مما يزيد من القدرة المحتملة للنظام الإحصائي الوطني إلى 54,5%. حسب مستوى تصنيف المؤشرات من قبل الأمم المتحدة (الأول أو الثاني أو الثالث)، ينتج النظام الإحصائي الوطني 56,5% من مؤشرات المستوى الأول (61 من بين 108) و 37% من المستوى الثاني (35 من بين 95) و 9% من المستوى الثالث (3 من بين 34)، من بين الباقي بالمقارنة مع مجموع المؤشرات المركبة.

إن النظام الإحصائي الوطني مدعو للعب دور أكثر حسماً في إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. هذا النظام، الذي تمثل المندوبية السامية للتخطيط نواته المركزية، يشمل جميع المؤسسات التي تنتج وتستخدم الإحصائيات الرسمية بالمغرب.

فمن أجل تحيين الإطار القانوني لهذا النظام، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالتشاور مع الأمانة العامة للحكومة، بإعداد مشروع قانون إحصائي جديد وفقًا للمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة، يهدف إلى إنشاء مجلس وطني للإحصاء.

**3.1. تنظيم استشارات جهوية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2017 و 2018 و 2019)**

نُظمت هذه الاستشارات بالتعاون مع الولايات والمجالس الجهوية لجهات طنجة – تطوان – الحسيمة، وفاس – مكناس ومراكش – آسفي، وكذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان وسمحت بتوسيع دائرة التحسيس وتملك أهداف التنمية المستدامة من قبل الفاعلين على المستوى الترابي وبالتبادل حول ضرورة تطوير الإحصائيات المحلية لتتبع تنفيذ هذه الأهداف.

**4.1. إنجاز بحث وطني حول تصور الأسر لبعض مرامي أهداف التنمية المستدامة الرئيسية سنة 2016**

شمل هذا البحث 14560 شخصًا تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق (50 %من النساء)، مما سمح بمعرفةٍ أفضل لتصور المغاربة وانشغالاتهم فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية للتنمية المستدامة (الفقر، الفوارق الاجتماعية، الصحة، التعليم، العمل غير اللائق، المساواة بين الجنسين، البيئة، مجتمع مسالم ومعرفة أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المستقبلية). وقد تم عرض هاته النتائج سابقا وهي متاحة على الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)).

**5.1. تعزيز القدرات وتعبئة متزايدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط**

**1.5.1. إحداث لجنة يقظة خاصة بأهداف التنمية المستدامة في سنة 2018**

هذه اللجنة مكلفة بتتبع الأشغال حول أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

**2.5.1. تكوين الأطر الجديدة حول أهداف التنمية المستدامة**

تم تكوين ما يقارب ستين إطارا جديدا بالمندوبية السامية للتخطيط سنة 2018 حول أهداف التنمية المستدامة. وقد امتدت هذه الدورة التكوينية على مدى ستة أشهر خصصت للمناهج المفاهيمية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديات تنفيذها ومعايير قياسها، وتتبعها وتقييمها (انظر رفقته، مذكرتي المندوبية السامية للتخطيط الخاصتين بإحداث لجنة أهداف التنمية المستدامة ووضع برنامج التكوين)؛

**6.1. شراكة متعددة الأطراف لدعم تتبع وإعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة بالمغرب**

تم توقيع اتفاقية شراكة جديدة في سنة 2019 مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و 10 وكالات تابعة للأمم المتحدة بالمغرب.

**7.1. التتبع والمشاركة الفعالة في اللقاءات الدولية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة**

يتعلق الأمر بمشاركة المندوبية السامية للتخطيط في أشغال لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة والمنتديات السياسية رفيعة المستوى والمنتديات الجهوية الإفريقية للتنمية المستدامة.

**8.1. آفاق جديدة لأنشطة المندوبية السامية للتخطيط تتعلق بإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة**

تندرج هذه الآفاق في إطار مقتضيات المرسوم رقم 670-17-2 لسنة 2018، المحدد لاختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط والمرسوم رقم 452-19-2 لسنة 2019 المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

**2. معطيات جديدة للبحوث الإحصائية لدعم الجهوية المتقدمة والحوار الوطني حول النموذج التنموي الجديد**

لدعم الجهوية المتقدمة والحوار حول النموذج التنموي الجديد، وضعت المندوبية السامية للتخطيط رهن إشارة المستعملين معطيات مفصلة مستمدة من استغلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بشأن الدواوير والبنايات والأنشطة الاقتصادية الممارسة بالوسط الحضري، كما أطلقت بحوثا تغطي مواضيع جديدة.

**1.2. خرائط الدواوير ووضعيتها السوسيو اقتصادية**

مكّنت الأشغال الخرائطية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 من إنشاء قاعدة معطيات حول الدواوير حسب الجماعة والمشيخة وتوطين مواقعها الجغرافية على الخرائط بالاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية حديثة الإصدار وعالية الدقة. ووضعت المندوبية السامية للتخطيط رهن إشارة المستعملين، قاعدة معطيات تشمل أعداد السكان والأسر لجميع الدواوير بالمغرب، موزعة حسب الجهات، والأقاليم، والجماعات والمشيخات. تقدم هذه القاعدة أيضًا الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للسكان القرويين حسب الدواوير.

**2.2. خرائط البنايات الحضرية والأنشطة الاقتصادية**

مكن استغلال مختلف الوثائق المستخدمة لجمع معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، خاصة دفاتر الجولة، وللمرة الأولى في تاريخ الإحصاءات العامة، من وضع خرائط شمولية للبنايات الحضرية وتوزيعها تبعا لمختلف التقسيمات الترابية. هذه الخرائط، المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط على شكل قاعدة معطيات، توضح وضعية هذه المعطيات الحضرية حسب النوع (الدور المغربية، العمارات، الفيلات، إلخ)، والعمر والربط بالتجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي). كما توفر هذه القاعدة أيضًا توزيع المحلات ذات الاستعمال المهني والأنشطة الاقتصادية المزاولة بها.

**3.2. نشر المعطيات الفردية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014**

انخرطت المندوبية السامية للتخطيط في مسلسل نشر المعطيات الفردية المتعلقة بأهم العمليات الإحصائية، والإحصاءات العامة والبحوث. وبهدف حماية الأشخاص المعنيين بهذه المعطيات من أية إمكانية لتحديد هويتم من قبل الغير، تخضع هذه المعطيات الفردية لعملية إخفاء الهوية تبعا لأحكام المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 370-67 المؤرخ بـ 10 جمادى الأولى 1388 (5 غشت 1968) المتعلق بالدراسات الإحصائية، والقانون رقم 09-08 بشأن "حماية الأشخاص الذاتيين بخصوص معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي" و "المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية" للأمم المتحدة.

وهكذا تم إعداد ملف يحتوي على معطيات فردية مجهولة الهوية لعينة تمثيلية من 10 %من السكان والأسر ونشره على الموقع المؤسساتي ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)) منذ 30 ماي 2019.

تتيح هذه العملية، الأولى من نوعها، للمستعملين المحتملين لهذه المعطيات الأساسية والمشتغلين في مجال البحث، والعلوم التطبيقية، والسياسات العمومية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فرصة إجراء مختلف التوليفات بين المتغيرات بشكل يسمح بالإجابة عن الاحتياجات الخاصة بمجال اهتماماتهم.

وسيسلي نشر المعطيات الفردية المجهولة الهوية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، نشر معطيات بحوث أخرى خاصة بالأسر، من ضمنها كخطوة أولى، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2013-2014.

**4.2. مقاربة جديدة لقياس مستوى معيشة الأسر**

لحد الآن، عملت المندوبية السامية للتخطيط على مقاربة مستوى معيشة الأسر من خلال استهلاكها أو نفقاتها. تحيل هذه المقاربة على المستوى الفعلي لمعيشة الأسر. خلال هذه السنة أطلقت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار اجتهاداتها، بحثا لفهم مستوى دخل الأسر. ستوفر المعطيات حول الدخل معلومات عن القدرة الشرائية وأيضا مستوى المعيشة الكامن. هذه المؤشرات قادرة على تقييم التفاوت في الدخل وتوفير معلومات حول مستوى الفقر في أشكاله المطلقة والنسبية. وهكذا، فإن قياس الدخل يمثل تحديًا كبيرًا لمأسسة النقاش حول العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات. وسيوفر هذا البحث بنفس المناسبة، معطيات حاسمة لتحديد مؤشرات الهدف العاشر من خطة التنمية المستدامة 2030 والذي يهدف إلى " تقليص الفوارق وضمان نمو المداخيل بشكل تدريجي ومستدام بالنسبة لـ 40% من الأسر الأكثر فقرا بوتيرة أسرع من الدخل المتوسط ".

**5.2 العائلة في المغرب وآفاقها**

برمجت المندوبية السامية للتخطيط في خطة عملها، إنجاز البحث حول العائلة سنة 2021 من أجل توفير تشخيص قادر على تسليط الضوء على جميع التحولات في البنيات العائلية من زاوية الترابطات مع العوامل الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى توفير مجموعة من المؤشرات متعددة الأبعاد لقياس ودراسة وفهم هذه التحولات ونتائجها على الفرد وآثارها على الانتقال الديمغرافي والاجتماعي الذي يعرفه مجتمعنا. وسيمكن هذا البحث أيضًا من تقديم تصنيف للعائلة المعاصرة وديناميتها مقارنة بسنة 1995، وهي السنة التي قامت فيها المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز أول بحث إحصائي حول البنية العائلية. كما سيمكن من الإحاطة بعملية تشكيل العائلة وتفكيكها وإعادة تركيبها بالتفاعل مع السلوك الديمغرافي للسكان من أجل فهم ظاهرة الزواج، من أفراد العائلة وخارجها، والولادة والانفصال والزواج في السياق العائلي.

**6.2 التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للعنف وآثاره على الطفل**

خلال سنة 2019، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء، بعد البحث الأول الذي أجري خلال سنة 2009. وهو يندرج في إطار البحوث حول ظاهرة العنف من أجل الاستجابة للحاجة إلى معلومات دقيقة خدمة للسياسات الوطنية التي تلتزم بمقتضيات إعلان سنة 1993 بشأن " القضاء على العنف ضد النساء" وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة، والعمل على تحيين المعطيات حول هذه الظاهرة وتحسين تجميعها.

كما يندرج هذا البحث أيضًا في إطار سياق يتسم بالمصادقة، سنة 2015، على خطة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. والذي سيمكن من تلبية احتياجات أهداف التنمية المستدامة، خاصة منها المؤشرات التي تغطي مختلف أشكال العنف ضد النساء.

**7**.**2 تصور مناخ الأعمال ومساهمة المجتمع المدني في الاقتصاد الوطني**

تهدف البحوث لدى المقاولات التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط إلى إعطاء صورة كمية للمؤشرات الرئيسية في عالم المقاولات. ومن بين المستجدات في برنامج البحوث لدى المقاولات:

* إنجاز البحث حول مناخ الأعمال خلال سنة 2019، بهدف تحديد المعيقات والعقبات الرئيسية التي تحد من تطور المقاولات في المغرب واتخاذ التدابير اللازمة لتجاوزها.
* إطلاق البحث حول المؤسسات غير الربحية (ISBL) الذي يروم الحصول على معلومات مختلفة حول المجال الجمعوي كمساهمته في خلق الثروة الوطنية من حيث الناتج الداخلي الإجمالي، وتوزيع الأجور، والعمل المؤدى وغير المؤدى عنه (عمل تطوعي).

**8.2 إصلاح البحوث الدائمة**

شرعت المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة 2017، في برنامج لإصلاح البحوث الدائمة الرئيسية (البحث حول التشغيل وبحوث الظرفية والبحوث حول الأسعار ...إلخ). وتتعلق هذه الإصلاحات على وجه الخصوص بتوسيع العينات وإضافة مواضيع جديدة واستخدام مدونات جديدة وكذا إدخال التقنيات الحديثة في تجميع المعطيات.

**3. التكنولوجيات الحديثة**

**1.3 مشروع التحول الرقمي**

انخرطت المندوبية السامية للتخطيط في ورش واسع للتحول الرقمي يتميز بإعادة هندسة عمليات الإنتاج والنشر الإحصائي وفق منظور أفقي وكذا التركيز على الأساليب الأوتوماتيكية في تجميع وتبادل المعطيات مع باقي الإدارات المنتجة لها.

وقد تم القيام بتشخيص مفصل لجميع العمليات الإحصائية مما سمح بوضع خارطة طريق تحدد مختلف المشاريع اللازمة مع أولوياتها. وستمكن هذه الدراسة من ضمان تجانس عام على مستوى الأوراش التي يتعين القيام بها والتي تتمحور حول الركائز التالية :

* التدبير الأوتوماتيكي لعمليات الإنتاج الإحصائي ؛
* إعادة هندسة بيئة تدبير المعطيات ؛
* التحديد المعياري لمناهج العمل وفق النموذج العام لعملية الإنتاج الإحصائي (GSBPM) وخلق بيئة عمل تعاونية وسلسة وقابلة للإدماج؛

تتمثل أهم المشاريع التي تم تحديدها في تعزيز رقمنة تجميع المعطيات وهندسة مركز تدبير المعطيات وتنسيق وتحسين أدوات نظام المعلومات لإنتاج الإحصائيات وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني وبيئة عرض المعطيات ومنصة القيادة والإنتاج التعاوني وأخيرا إنشاء وسط تجريبي لاستغلال المعطيات الضخمة.

وبناء على هذا التشخيص، تم الانخراط في مشاريع تعاون وشراكة مع مؤسسات دولية منها أساسا البنك الدولي و"إحصائيات الدنمارك" ومن المحتمل مع المكتب الإحصائي البريطاني.

**2.3 قاعدة المعطيات الإحصائية**

تهدف قاعدة المعطيات الإحصائية الجديدة التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط على موقعها الإلكتروني إلى توفير كم هائل من المعلومات المتراكمة مع مرور الزمن رهن إشارة المستعملين للولوج لها بشكل سهل ومرن.

تحتوي قاعدة المعطيات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط على مجموعة ضخمة ومتنوعة من المعطيات تشمل حوالي 1000 مؤشر إحصائي تفصيلي، تغطي مواضيع متعددة ومتنوعة، يعود تاريخ بعضها إلى ما يقرب من نصف قرن. وتشمل هذه المعطيات الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والديمغرافية والبيئية وتُستمد من مصادر مختلفة كالبحوث والإحصاءات العامة التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط أو الإحصائيات الإدارية التي يوفرها شركاؤها المؤسساتيون.

وتتيح قاعدة المعطيات الإحصائية عبر الإنترنت أدوات مميزة تجعل استخدامها سهلا والولوج للمعطيات المعروضة مرنا. إذ تتيح إمكانية تصفح سلسة وتفاعلية مع إمكانية إجراء تقاطعات لأبعاد المؤشرات المختلفة التي تشكلها وفقًا لمبادئ المعطيات المفتوحة. بالإضافة إلى هذه المميزات، تتيح قاعدة المعطيات الإحصائية إمكانية إجراء بحث سريع وحدسي للمؤشرات عن طريق إدخال كلمات البحث المفتاحية.